Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 3, 2022

Deanship of Scientific Research

Nonexistence in the Syntactic Intellect: Between Perceptions and Manifestations

Omar Abu Nawas*

School of basic Scinces and Humanitis, German Jordanian University.

https://doi.org/10.35516/hum.v49i3.1358

Received: 12/6/2020
Revised: 11/2/2021
Accepted: 27/4/2021
Published: 15/5/2022

* ***Corresponding author:***
omar.abunawas@gju.edu.jo

Abstract

This study is aimed to investigate the impact of the proposition of nonexistence and its manifestations in the syntactic intellect by considering the syntactic structures attributed to nonexistence, examining the most important related linguistic issues in the linguistic studies of the ancient and modern linguists, analyzing its impact on the codification of structural types in the Arabic language, and its impact on the syntactic structures in terms of perception, performance and communication. The study includes an introduction, a preface and three major topics. The first topic studies nonexistence and syntactic components; the second one tackles the nonexistence and perceptive, interpretive components in the syntactic intellect; and due to the importance of nonexistence in linguistic communication and specifying its standards of, it has been ultimately necessary that the third topic analyzes the impact of nonexistence on the components of linguistic communication. These issues have been investigated by means of a descriptive, analytical method in the light of the essential role that the proposition of nonexistence plays in the syntactic intellect. The study ends with a conclusion confirming the most important findings.

Keywords: Nonexistence; Syntactic Structure; linguistic; communication.

العَدَمُ فِي الفِكْرِ النَّحْوِيّ بَيْنَ التَّصَوُّراتِ وَالْتَجَلّياتِ

*عمر أبو نواس**

كلية العلوم الأساسية والإنسانية، الجامعة الألمانية الأردنية.

ملخّص

تأتي هذه الدراسة لاستكشاف أثر مقولة العدم وتجلياتها في الفكر النحوي، من خلال النظر في التراكيب النحوية المحمولة على العدم، والوقوف عند أهم المسائل اللغوية التي وُجّهتْ على العدم في الدراسات اللغوية عند القدامى والمحدثين، وتحليل أثرها في تقنين الأنماط التركيبية في العربيّة، وأثرها على مستوى التراكيب تصوّرًا وإنجازًا وتواصلا. ولهذا انقسمت الدراسة بعد المقدمة والتمهيد إلى ثلاثة مباحث رئيسة :فجاء المبحثُ الأوّل ليدرسَ العدم والمكوّنات الإعرابية، وأمّا المبحث الثاني، فتناول العدم والمكوّنات التصورية التفسيرية في الفكر النحوي، ونظرًا إلى أهمية العدم في التواصل اللغوي وتحديد معايير الإفادة التخاطبية كان لزامًا أن يحلّل المبحث الثالث أثر العدم في مكوّنات الإفادة التواصلية. وقد دُرِست هذه القضايا بمنهجٍ وصفيٍّ تحليليٍّ في ضوء الوظيفة الأساسية لمقولة العدم في الفكر النحوي، وقد خُتمت الدراسة بخاتمة أُثبِتتْ فيها أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة.

الكلمات الدالة :العدم، التركيب النحوي، الإفادة التخاطبية.

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan. All Rights Reserved.

المقدمة:

إنَّ من أهم أسباب ثبات النَّظريّة النَّحويّة العربيّة، ومحافظتها على تماسكها وقوتها بكلياتها وجزئياتها قوة الجهاز التقنينيّ الذي بُنيت عليه القواعد بسبب تأسيسه على جملة من الأصول المعرفيَّة التي ضَبَطت الظاهرة اللغويّة، وجَمَعت شتاتها في قوانين ثابتة باعتمادٍ رئيسٍ على أدلةٍ راسخة تُعنى بالقياس والسَّماع والتَّعليل والاستصحاب، ولا تتجاهل القيمة التواصليَّة للغة من جهة، والإفادة المعرفيَّة من العلوم الأخرى النظريّة والتطبيقيَّة التي تتداخل مع علم النّحو من جهة أخرى.

وفي سبيل بناء قواعد تتمتع بالأفضليَّة، وتُحقّق أعلى درجات المقبوليَّة في التَّطبيق اللغوي على ما هو مسموع ومقيس ومُعلَّل، فقد اعتمد النحاة على مجموعة من المبادئ التصوّريّة التي تُبرِز قوة التَّفسيرات والتَّوجيهات التي بها يُوجّهون الأنماط والتَّراكيب، فظَهرَ عندهم مراعاة النظير، والنقيض، والشبه، وأمن اللبس، ومراعاة الأصل، والعدم.

وقد بَرَزَ أثرُ العدم في القواعد النَّحويّة التَّقنينيَّة، فشاعت عند العلماء مقولات ثابتة صرّحوا بها في كتبهم تَحْمل بين طياتها البنى التَّصوريَّة التي شكّلت مفهوم العدم، فالعلامةُ عندهم قد تكون في حدوث الشيء وعدمه، والعدمُ نسبته إلى الأشياء كلّها نسبة واحدة، لا اختصاصَ له بشيء دون شيء، والتَّجرُّدُ من العوامل عدميٌّ، والحركةُ موجودة والسكونُ مفقودٌ معدوم، وَالتَّقْدِير إِعْطَاء الْمَعْدُوم حكم الْمَوْجُود، والاهتمام بالوجوديّ أولى من الاهتمام بالعدميّ، والمعدوم لا يَصحُّ خطابه.

من هنا، هَدفت هذه الدراسة إلى تناول مقولة العدم في الفكر النّحوي بين التّصوّرات والتَّجليات التي تُعدّ من أهم الثِّمار التي شاعتْ وانتشرت في الفكر اللغويّ بفعل التداخل المعرفي للعلوم اللغوية مع العلوم الأخرى، وعمدتْ إلى الإجابة عن الأسئلة التي تُحيط بهذه الظاهرة من خلال استكشاف أثرها فيما صَدَرَ عن النّحاة من آراء وتحليلات وتقنينات، فبدأتْ بتحديد مفهوم العدم، وإبراز مظاهره في الفكر اللغويّ العربيّ، وأثره في تقنين الأنماط التركيبيَّة في العربيّة، وأثره على مستوى التّراكيب تصوّرًا وإنجازًا وتواصلاً.

وقد سُبِقتْ هذه الدراسة بمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولتْ بعض المسائل التي تتقاطع مع مقولة العدم:

- دراسة خديجة بنت أحمد مفتي، "الحمل على النقيض في الاستعمال العربي"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج18، ع30، جمادى الأولى 1425 هـ.
- دراسة عبد العزيز الحدّاد، "الاستدلال بالنظير وعدمه عند الأنباري دراسة أصوليّة نحويّة"، حولية كلية الدِّراسات الإسلاميّة والعربيّة بكلية البنات، جامعة الإسكندريّة، مجلد3، ع35.
- دراسة حمود بن عتيق المعبدي: "التّعليل بالعدم وتطبيقاته عند النّحاة"، وهو بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنوّرة، العدد 174.

وقد ركّزتْ أوّل دراستين على مصطلحي النقيض والنظير بحدِّ ذاتهما، ولم توليا العدم وتصوراته أهمية تحليليّة مُستقلة. في حين أنَّ الدِّراسة الثالثة تكفّلتْ بعرض أنماط من العدم النَّحوي التَّقنيني، ولم تجعل مادتها ومباحثها أساسًا مُنفردًا تَرتكز إليه هذه الدراسة، فدراستُنا صبّتْ وَكدها على مستويات التَّحليل اللغويّ الأخرى، وأهمها مستوى التَّركيب الجُمليّ والتَّواصل التَّداولي.

وعلاوة على ذلك، فإنّ ما يميّز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات أنّها اقتصرتْ على التحليل النحوي، وتناولتْ مباحثَ كثيرة مُتعلّقة بالجوانب التَّصوّرية لمقولة العدم والمكوّنات الإعرابيَّة، فتناولت العدم والمكوّنات التصورية التفسيرية في الفكر النحوي، وكذلك تناولتْ أهمية العدم في التواصل اللغوي وتحديد معايير الإفادة التخاطبية. وقد دُرِست هذه القضايا بمنهجٍ وصفيٍّ تحليليٍّ في ضوء الوظيفة الأساسيَّة لمقولة العدم في الفكر النَّحوي، وقد خُتِمت الدِّراسة بخاتمة أُثبِتتْ فيها أهم النتائج التي توصّلت إليها.

العدم في الفكر اللغوي

- **العدم مفهومه وموقف العلماء منه:**

تشير المعاجم اللغوية إلى أنّ معنى العدم هو الفقدان، فجاء في مقاييس اللغة: العين والدال والميم أصلٌ واحدٌ يدلُّ على فِقْدَان الشيء وذَهابه" (ابن فارس، د.ت: 248/4)، وإلى ذلك أشار ابن منظور بقوله: "العَدَمُ والعُدْمُ والعُدُمُ: فِقدان الشيءِ وذهابه" (ابن منظور، 1414هـ: 392/12)، وقد ذكر الكفويّ تقسيم العدم إلى مُطلق ومُقيد (الكفوي، 1992).

ويمكن القول إنَّ مصطلح العدم والعدميّة والانعدام لم يكُنْ له باب مستقل عند العلماء واللغويين العرب، على الرّغم من أنَّه شاع في المصطلحاتِ الفلسفيَّة الحديثة (روزنتال ويودين، د.ت)، فكان وروده عندهم ورودًا غير مُقنن أو ثابت، ويمكننا أنْ نربطَه مع ما نحن بصدده من الدِّراسات اللغويّة في أنّهما يلتقيان في معنى الانعدام الذي اسْتُقي من المعنى اللغويّ الذي سبق أنْ قدّمنا عرضه عند المعجميين العرب، وأما مصطلحُ العدم بمفهوم هذه الدِّراسة فلم نجدْ مِن العلماء من حاول التَّنظير له على أنَّه من مصطلحات اللغويين بمعنى انعدام المثيل أو انعدام العلامة، وغيرهما

من العناصر اللغوية المُشكِّلَة للتركيب النَّحوي.

وعند تتبُّع مصطلح العدم في الدراسات اللغويَّة، نلحظ أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170ه) اكتفى بذكر المعنى اللغويّ للعدم في معجمه العين بمعنى الفقدان (الفراهيدي، د.ت).

أمّا ابن السّراج (ت 316ه)، فقد استعمل مصطلحَ عدم الخبر في التَّفريق بين المعاني: "اعلَمْ أنَّ كلَّ نفي في معنى تحقيقٍ للإيجاب بالفاء نحو: ما زال، ولَم يزلْ، لا تقول: ما زالَ زيدٌ قائمًا فأعطيكَ، وإنّما صار النّفي في معنى الإيجاب من أجلِ أنَّ قولهم: زالَ بغير ذكر ما في معنى النفي؛ لأنّك تريدُ عدم الخبر" (ابن السراج، د.ت: 184/2).

وتوسّع ابن جني (ت 392ه) في استعمال مصطلح العدم، فقد استعمله بعدة طرق، فتارة نجده يستعمله في تعليل تقديم الفعل المضارع على الماضي في أصالة الأفعال؛ لأنّه أسبق رتبة في النّفس من الماضي: "ألا ترى أنّ أوّل أحوال الحوادث أن تكون معدومة ثم توجد فيما بعد" (ابن جني، د.ت: 107/3).

وأخرى يستعمله في سياقه الاستدلاليّ على نحو استعماله لمصطلح عدم النَّظير في بابٍ خاصٍّ أفرده له في كتابه الخصائص (ابن جني، د.ت: 198/1). وقد امتدّ استعماله عنده حتى أدخله في تفسيراته في باب الأصل والفرع: " ألا ترى أنّ المُضمرَ أصلٌ في عدم الإعراب، فحَمَلت المظهر عليه؛ لأنّه فرع في البناء" (ابن جني، د.ت: 358/2)، كما استعمله في إثبات عدمية الصيغة في العربية: " دانيق وهذا مثال معدومٌ عندهم ألا ترى أنّه ليس في كلامهم فاعيل" (ابن جني، د.ت: 121/3).

وتتجلى الآثار التّصورية لمفهوم العدم في تفسيرات الأنباريّ (ت 577ه) الذي توسّع في المصطلح باستعماله في السياقات اللغويّة وغير اللغوية التي تدلّ على أصالة معناه في بابه: "المعدوم لا يكونُ عاملًا، وكما يستحيل في الحسِّيَّات الفعل باستطاعةٍ معدومةٍ، والمشيُ برجلٍ معدوم، والقطعُ بسيفٍ معدوم، والإحراقُ بنار معدومة؛ فكذلك يستحيل في هذه الصّناعة النصب بعامل معدوم؛ لأنّ العلل النّحوية مُشبِهة بالعلل الحسيَّة" (الأنباري، د.ت: 46/1).

وظهر العدم أيضا في تصوّرات السُّهيلي (ت 581ه) في حديثه عن الإعراب وحالاته وحركاته:" وكلّها أشياء في الحقيقة إلا الجزم والحذف، فإنّهما عبارتان عن معدوم، والمعدومُ ليس بشيء، وهو معلوم" (السهلي، 1992: 87).

وبدت ملامح العدم أكثر وضوحًا في تصورات العكبري (ت 616ه) الذي استعمل مفهوم العدم مقترنًا بتقنيات القياس النحوي: "عدم العامل لا يكون عاملا، فإنْ قيل العدم يكون أَمَارةً لا علة. قيل الأَمَارة يستدلُّ بها على أنّ ثَمَّ عاملًا غيرها، وقد اتّفقوا على أنّه لا عاملَ يُستدلّ عليه بالعدم" (العكبري، 1995: 126/1).

هذا وقد شاع مصطلحُ العدم عند كثير من اللغويين كما سنرى في الدِّراسة التحليليَّة وتَعدّدتْ قواعده، وتنوّعتْ سُبل الإفادة منه في توجيه التَّراكيب النَّحوية، إلا أنَّنا لا بدَّ من التَّأكيد هنا على حقيقة مفادها أنّ مصطلح العدم سار بشكلٍ تدريجيٍّ لدى علماء اللغة حتى غدا يُمثل وجهًا لا يُمكن إغفاله أو تجاهله من وجوه التَّفسير اللغوي، فقد كان له دورٌ في أقيسة النَّحاة وعِللهم في باب العامل، والأصل والفرع، والتَّصنيف الإعرابيّ العلاماتيّ، وتوجيه مفرداتِ القوانين النَّحويَّة للأبوابِ النَّحويَّة المُتعدّدة، وتشعَّبت آثاره حتى وصل إلى السِّياق التَّواصليّ للخطاب.

العدم ومُكوّنات العملية الإعرابيَّة

تَواضعَ اللغويون على تعريف الإعرابِ من منطلقين: لفظيّ على أنّه " أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة" (ابن هشام، 2001: 22)، ومعنوي: "وهو تغيير في آخر الكلمة، أو ما كالآخر لعاملٍ دخل عليها نفسها" (أبو حيان الأندلسي، 1998: 569/2؛ زاهد، 2004: 707/4).

وفي ضوء دراستنا للمنطلقين من منظور مقولة العدم، نجد أنّ تعريف الإعراب يتشكّل في دائرتين: الدَّائرة الأولى: تتعلق بالعامل الذي يجلب هذا الأثر، والأخرى تكمُن في نوع هذا الأثر: سواء أكان حركة ظاهرة أم مقدرة، أم حرفًا أم حذفًا أم سكونًا.

وقد تبوّأتْ نظرية العامل مَرْكزًا أساسًا في الدرس الإعرابيّ في النَّحو العربيّ، فهي الأساس الذي قامتْ عليه نظرية النّحو العربي، وقد انبرى العلماءُ في تصنيف العوامل إلى لفظية ومعنوية، أي وجوديَّة وعدميَّة. وقد ظهرتْ فكرةُ العامل العدميّ التي تُقابِل في مُكوّناتها عدميّة العامل اللفظيّ جلية في مجموعة من المباحث النَّحويَّة، ولعلَّ من أشهرها: عامل رفع المبتدأ، وعامل رفع الفعل المضارع.

وكانتْ عدمية العامل ومعادلتها للعامل اللفظيّ مدارَ خلاف بين النحويين حول إمكانيَّة الاعتداد بها عاملًا للمبتدأ؛ أو عدّها علامة على انعدام العامل اللفظي، إذ ذهبَ العكبريُّ إلى رفض الاعتداد بالعدميَّة في المبتدأ: "فالمبتدأ معمولٌ ولا بدَّ له من عامل ولا يجوز أنْ يَعمل في نفسه لامتناع مجيء المعمول عاملًا في نفسه كما يُمتنع أنْ يكون الشيء علةً لنفسه، ولا يجوز أن يكون تجرّده من العوامل اللفظيَّة عاملًا؛ لأنّ ذلك عدم للعامل، وعدمُ العامل لا يكون عاملًا، فإنْ قيل: العدمُ يكون أَمَارةً لا عِلَّة. قيل: الأَمَارةُ يُستدلُّ بها على أنّ ثَمَّ عاملًا غيرها، وقد اتّفقوا على أنّه لا عاملَ يُستدلُّ عليه بالعدم" (العكبري، 1995: 126/1).

وناقش ذلك ابنُ يعيش رافضًا الاعتداد بالعدمية من العوامل الأصيلة: "وذَهَبَ جماعةٌ من البصريين إلى أنّ العاملَ في الفعل المضارع الرفع إنما هو تعريه من العوامل اللفظيَّة مُطلقا. وذلك ضعيف؛ لأنّ التعريَّ عدمُ العامل، والعاملُ ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بالمعمول، والعدمُ نسبته إلى الأشياء كلِّها نسبة واحدة،لا اختصاصَ له بشيءٍ دون شيء، فلا يصحُّ أنْ يكونَ عاملًا" (ابن يعيش، 2001: 219/4)، وإلى هذا ذهب الدَّمَامِيني، فقال: "إنّ المبتدأ لم يعدمِ العامل مطلقًا، وإنما عدم العامل اللفظيّ، وأمّا العامل المعنوي فثابت له" (الدماميني، 1983: 13/3).

وقد شكّل الاهتمام بالفراغ الذهنيّ في عقل متلقي اللغة ركيزةً أساسيَّة في مُناقشة الاعتداد بالعدميَّة في باب العامل؛ لذلك حاول بعضُ النُّحاة الفصلَ بين العدمية والتجرّد، وفي هذا قال الأشموني ردًا على من يرى أنّ التَّجردَ عَدَميّ، والرَّفع وجوديّ. والعدميّ لا يكونُ علةً للوجوديّ: "ولا نسلم أنّ التَّجرد من النَّاصب والجازم عدميّ؛ لأنّه عبارة عن استعمال المضارع على أوّل أحواله مُخلصًا عن لفظٍ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي" (الأشموني، 1955: 544/3).

لذلك كانتْ هذه النِّقاشات الشَّكليَّة – يقصد هنا التركيبيَّة - التجريديَّة لنظرية العامل التي أخرجت النَّحو من أُطُره التَّداولية التَّواصليَّة إلى سلسلة مُعقَّدة من التَّأويلات الذّهنيَّة الافتراضيَّة؛ لتسويغ التَّرابط بين العوامل والمعمولات المُفترضة عرضة لنقد النظريَّة بأكملها من ابنِ مضاء وأتباعه في العصر الحديث (ابن مضاء، 2012: 23-31) الذين نظروا إلى نظريّة العمل من وجهة نظر ذهنيَّة واحدة، ولم تكن نظرتهم شموليَّة لنظريَّة العامل وإطارها التداولي.

ومن النُّحاة من خالف ذلك وتبنّى وجهة نظر تداوليَّة تتماشى وطبيعة اللغة التواصليَّة، "فإذا كان معنى العامل اللفظيّ علامة، فالعلامةُ قد تكونُ حدوث الشيء وعدمه، ألا ترى أنّ ثوبين أبيضين متساويين لو أردنا أنْ نفصلَ بينهما، فسوّدنا أحدَهما، لكان المُسوّد منفصلًا من الآخر، والآخر منفصلاً منه، وإنْ لم تكن فيه علامة، فكذلك عدم العامل علامة أيضا" (ابن الوراق، 1999: 263).

وتكمن دقة النظر عند الأنباري أيضًا في اعتماده على ما وراء اللغة، وهذا ما جعله يقف وقفة علميَّة تداوليَّة لإيضاح المقصود من فكرة التعريّ من العوامل اللفظية:" العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أنْ يكونَ التَّعري من العوامل اللفظية عاملًا" (الأنباري، د.ت: 68).

إنّ حديثَ علماء اللغة عن انعدام العلامة وربطها بالثيابِ المصبوغة يوصلنا إلى حقيقة مفادها أنّ التَّفكير اللغويّ العربيّ تفكيرٌ عقليٌّ تداوليٌّ يَجذب المتلقّي نحو الفكرة التي يقصدها المتلقيّ والتي تدور وفق سلسلة من الافتراضاتِ التي قام عليها البناء القواعديّ العربيّ، فهي عقلية تَرْكن إلى الفكرة المتركّزة في الذِّهن؛ ومن ثم تلجأ إلى استحضار الصورة الاستعماليَّة للقاعدة وفق معطيات البيئة ومتطلباتها.

وممّا يُثبِت مراعاة هذه التَّداولية في وضع القواعد وتقنينها انتقالهم في تعريف العامل من مسار التمارين الذهنيَّة العقليَّة المُجرَّدة إلى أُطر تداوليَّة تُعنى بالمعنى وتداوله ودور المتكلّم في العمل:" وإنما قال النحويون: عامل لفظيّ وعامل معنويّ ليُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مُسببًا عن لفظٍ يَصْحبه: كمررت بزيدٍ وليت عَمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مُصاحبة لفظٍ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهرُ الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرَّفع والنَّصب والجر والجزم إنَّما هو للمتكلِّم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بِمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح" (ابن جني، 1989: 110/1). ويدلُّ على هذا الانتقال أيضًا تعريف ابن الحاجب للعامل انطلاقًا من المعنى ودوائره: "العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي" (ابن الحاجب، 1989: 841/2).

وإذا كان العاملُ يشكِّلُ الأساس الأوّل المُكوّن للعمليَّة الإعرابيَّة، فلا شكّ أنّ العلامة الإعرابيَّة هي الأساس المركزيّ الثاني. وقد أكَّد النُّحاة المعاني المختلفة للحركات الإعرابيَّة: "إنَّ الأسماءَ لمَّا كانت تَعتورها المعاني؛ فتكون فاعلةً ومفعولةً ومُضافةً ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلَّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تُنبِئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضَرَبَ زيدٌ عَمرًا، فدَلّوا برفع (زيد) على أنَّ الفعل له، وبنصب (عمرو) على أنَّ الفعل واقع به، وقالوا: ضُرِبَ زيدٌ، فَدَلُّوا بتغيير أوّل الفعل ورفع (زيد) على أنّ الفعل ما لم يُسمَّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد، فدلّوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويُقدِّموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني" (الزجاجي، 2012: 76-77).

وقد انبثق عن هذا الاتجاه ذلك الرأيّ الذي أَخَذَ به بعضُ المعاصرين مثل إبراهيم أنيس الذي جعل رأيه يتماهى مع رأي قديم لم يصمد في وجه أنصار ظاهرة الإعراب وأصالتها من العرب (أنيس، 1966)، وهو رأي قطرب (ت206هـ) الذي أطلق رأيًا عاديًا في أنّ الإعراب لا يدلّ على المعاني التَّركيبية، ولكنه ذو أثر صوتي فقط يتمثّل في أنّه يقوم بدور الوصل بين الكلمات السّاكنة.

وقد تجلّت آثار العدمية في الحركات الإعرابية باعتبار الحركة وجود، والسّكون عدم: "لكن السّكون نفرده لأنّ إطلاق الحركة عليه من باب التّوسُّع وإلّا في الأصل هو ليس بحركة، لأنّه عدمٌ والحرفُ وجود، فكيف يُطلق على المعدوم أنّه موجود؟ فالحركة موجودة، والسكون مفقود معدوم" (الحازمي، alhazme.net).

وأكّد السُّهيلي عدميَّة السّكون؛ لأنّه العلامة العدميّة الدالّة على حالة الجزم "وذكر الحروف والحركات والحذف والسّكون. وكلّها أشياء في الحقيقة

إلا الجزم والحذف، فإنّهما عبارتان عن معدوم، والمعدوم ليس بشيء، وهو معلوم (السهيلي، 1992). وأمّا الجزم، فهو حذف حركة أو حرف، وهو عدم، والموجود أشرفُ من المعدوم، إذا كان النّصب علامته الفتحة وهي موجودة، والجزم علامته السّكون وهو عدم الحركة حينئذٍ كان النصب أشرف من الجزم" (الحازمي، 2010: 293/1).

والحقيقة التي نرغب في إثباتها في هذا الموضع هي أننا نطلقُ على هذا المظهر (علامة الجزم) إطلاقاً مجازيًا، فلا علامة له، بل هو علامة عدميّة؛ فالجزم في اللغة يعني (القطع)؛ أي قطع العلامات التي تعبّرُ عن المعاني التركيبيّة للتّراكيب الكلاميّة، وهو حكمٌ يتّضح عند النَّظر في الأفعال المُضارِعة الصَّحيحة، وأمَّا في الأفعال المُضارعة المعتلّة، فإنّ لها أمَارات مُختلفة، ففي الفعل المضارع الناقص يكون الإعراب بالجزم عن طريق إلقاء جزء من الحركة الطويلة التي ينتهي بها الفعل، ولا يكون ذلك بالسّكون وفقًا للقواعد التركيبيَّة العربيَّة.

ومع هذا الذي تقرّرُه القواعد النَّحويَّة، فإنَّنا نجد ميلاً من اللغة إلى التّخلُّص من الجزء المتبقّي من حركة الفعل النَّاقص المضارع، والتَّعامل معه كما لو كان فعلاً صحيحًا، فينتهي عندها بحالة القطع التامّ، أو ما يُمكن أنْ نطلقَ عليه مصطلح (حالة اللا حركة).

ومن أهم المظاهر التي تُحمَل على ذلك في حالة الجزم التّخلص من حركة آخر الفعل المعتل التي تظهر بعد حذف حرف العلة (عبابنة وأبو نواس، 2019)، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ﴾ (سورة البقرة: آية: 243) قرأ السلمي: "ترْ" بإسكان الراء، متوهمًا أنَّ الرَّاء آخر الكلمة، فجزم (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ)، كما ذكر أبو حيان الأندلسيّ، وهو مظهرٌ عام من مظاهر لهجتي سُلَيم وتميم اللتين كانتا أكثر تعرُّضًا لفقدان حركات الأواخر:

لم ترَ < لَم تَرْ

lam-ta/ra < lam-tar

النمط الحادث الأصل في القاعدة

فبدا كما لو أنَّ المتكلّم جزم بعلامتين: الأولى تقصير الحركة الطويلة، والثانية أتت بعدها فاستعمل القطع النهائي أو السكون، وهو ما أطلق عليه أبو حيان مصطلح الجزم بعد الجزم (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ)، وهي عند أبي حيان لغة قوم لا يكتفون بالجزم بحذف لام فعل المعتل، بل يسكنون عين الفعل بعد الحذف (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ).

ويشكّل السّكون مرحلة الصفر الإعرابيّ ومُؤدَّاها أنّ كلَّ عاملٍ مُؤثّر يَدخل على الجملة يُعيدها إلى قيمة الصفر الإعرابي ليحدث فيما بعد ذلك أثره بسرعة فائقة؛ لأنّ علامات الإعراب أثارٌ وليست جزءًا أصليًا من الكلمة (الملخ، 2000).

وبرزت آثار العدميّة في المكوّنات الإعرابيّة في تشكيل مصطلح البناء انطلاقًا من تفسير النّحويين لأصالة السّكون في البناء وفق اتجاهين: اتجاه يميل نحو عدميّة معنى الحركة في الصيغة المبنيّة: "فأصلُ البناء السّكون وَالأَصْل فِي الْبناء السّكُون: لوَجْهَيْنِ، أَحدهمَا أنَّه ضدُّ الإِعْرَاب وَالإِعْرَاب يكون بالحركات فضدَّه يكون بِالسُّكُونِ، وَالثَّانِي أنَّ الحرَكَة زيدت على المعرب للحَاجة إِلَيْهَا وَلَا حَاجَة إِلَى الْحَرَكَة فِي المبنيّ إِذْ لَا تدلُّ على معنى" (العكبري، 1995: 66/1).

فالعدميّة هنا عدميَّة مُركّبة، تكمن في عدميّة الحركة نفسِها ورجوعها إلى مرحلة اللاحركة، وعدميّة تتعلق بعلامات البناء وانتفاء دلالتها على المعاني، فـ(كم) الاستفهاميَّة مثلًا قد تأتي في محل رفع، وقد تأتي في محل نصب، وقد تأتي في محل جر بحرف الجر. ويمكن التَّأكيد هنا أنّ مقولات النَّحويين حول العدميَّة ترتبط بدلالة حركة البناء نفسها على المعنى وليس في وظيفة الصيغة المبنية ذاتها؛ لذلك أطلق أحمد المتوكل على إعراب المبنيات مصطلح: "الإعراب اللازم، وهي أبنية صرفية ملحوظة تقوم بوظيفة تركيبيّة دلالية تداولية بغض النظر عن الحركة"(المتوكل، 1996: 212).

أمّا الاتجاه الآخر، فينطلق من مسألة الخفة في تعليل عدميّة الحركة في البناء: "لأنّه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب، ولأنّ الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع، وإذا عدل إلى الحركة قدَّم الأخف فالأخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم فالسكون" (السيوطي، د.ت: 79/1؛ الأزهري، 2000: 54/1).

والحقيقة أنّ هذا الرأي يؤكّد اعتماد النَّحويين على الاستصحاب في إثبات أصالة البناء على السكون، وتسويغ عدميَّة الحركة فيه، فالسكون ليس خفيفًا لأنّه عدم، ولكن الكلمة السّاكنة هي الخفيفة لأنّها ساكنة.

وقد كانت العدميَّة هي المُوجّه الرئيس لتعريف الإعراب التّقديري عند النحاة: "التَّقْدِير إِعْطَاء الْمَعْدُوم حكم الْمَوْجُود، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِك لقِيَام الدَّلِيل على أَن هَذِه الأسماء غير مَبْنِيَّة فَيلزم أنْ تكون معربة" (الرفاعي، 1440هـ: 392).

ومن النُّحاة من رأى ثباتَ عدميّة السُّكون في إعراب الاسم المنقوص أو الفعل المضارع المعتل اللام، قال العكبري: "الاسمُ المنقوصُ في حالِ الرّفعِ والجرِّ إعرابه مقدّرٌ، وقال بعضُ النّحويين: ليس بمقدّرٍ، بل سكون اليّاء رفعٌ أو جرٌ" (العكبري، 1986: 183).

ورأى الحيدرة اليمني أنَّ الفعل المضارع يرفع بالسكون في كل فعل مضارع معتل اللام مثل: يغزو، يرمي، يرضى، والمتحقق أنَّه لا علامةَ لرفع الفعل المضارع (اليمني، 1983؛ الملخ ونعجة، 2003).

ولقد استطاع العكبريُّ بحسّه اللغوي تفسير العدميّة في نهايات الأسماء المُعربة إعرابًا تقديريًا، فلا فرقَ عنده في عدميَّة الحركة بين المُعتل بالألف أو المعتل بالواو والياء: "الفرقُ بينهما أنّ ضمّةَ الواوِ وكسرتهما بعدَ الضمّةِ والكسرةِ ممكنٌ، وحركةُ الألفِ في (العَصا) مُستحيلٌ، والممكنُ لا يقدَّرُ تقديرَ المستحيلِ، فعندَ ذلك يُجعَلُ سكونُه في الممكن كحقيقةِ الحركةِ، إذ كانت الحركة ممكنةٌ بخلافِ الألفِ، فإنَّ حركتَها في اللّفظِ مستحيلةٌ، فلا تُجعَلُ نفسُها قائمة مقامَ الحركةِ، قيل: لا فرقَ بينَ الموضعين، لأنَّ ما يُستثقلُ عندهم في حكمِ المُستحيل" (العكبري، 1986: 183).

العدم والمُكوّنات التَّصوريّة التفسيريَّة

بنى النحويون هيكلَ النَّحو العربيّ بالاعتماد على تَصورات المفاهيم والاستنتاجات التي تسهمُ في توجيه الأنماط اللغويّة وتتوافق مع القاعدة النحويَّة أو تعارضها، لذلك ظهرت الخلافات النَّحويَّة بين النُّحاة أنفسهم أو بين مدارسهم المُتعدّدة في تفسير تلك الأنماط والشواهد أو القواعد التي تخالف القواعد الثابتة، وفي سبيل ذلك اعتمد النحاة على جملة من التقنيات التي تفسّر تلك الأنماط وتسوّغ مخالفتها لها، فاعتمدوا في ذلك على القياس، والسَّماع والاستصحاب والتَّعليل.

وقد كان للعدم ومظاهره دورٌ مهمٌ في توجيه وتفسير العناصر اللغويَّة المُختلفة، وقد أثبتت قدرة النُّحاة على توظيف العدم في تفسير تشكُّل القاعدة مرونة القاعدة النحوية في ترجيح رأي دون الآخر، وهنا لا بدّ من التَّمييز في هذا المستوى بين اتجاهين مهمين أسهما في دراسة أثر العدم في الفكر النَّحويّ التَّصوري:

أولهما: الاتجاه الاستقرائيّ: وهو اتجاه يُعلي من شأن المُعطيات اللغويَّة ودراستها دراسة لغويَّة استقرائيَّة وفق متطلبات السَّماع والاستقراء، وقد تجلّت مظاهر هذا الاتجاه عند النحاة بظهور مجموعة من المصطلحات التي تُعبّر عن اعتمادهم عليها أثناء ممارستهم للصّناعة النَّحويَّة، وترتبط ارتباطًا مُباشرًا بالعدم، ونذكر منها على سبيل المثال: عدم السّماع، وعدم النّظير، وعدم النّقيض، وعدم معرفة القائل.

ثانيهما: الاتجاه الافتراضي: وهو اتجاه يُعنى بتغليب مكوّنات التَّأويل العقليّ والتّعامل مع القوانين اللغويّة وفق سلسلة من التّفسيرات والتّأويلات التي توجّه الاستعمال اللغوي، ومن المصطلحات التي ظهرتْ عند النُّحاة تعبّر عن هذا الاتّجاه وترتبط ارتباطًا مباشرًا بالعدم: عدم الدليل، عدم الاستصحاب، عدم صحة القياس، عدم العلة.

ونرى أن كلا الاتجاهين متكاملان وغير متعارضين وأسهما في تشكيل البنى النحويَّة لظاهرة العدم في التّفكير العربيّ، وستركّز الدِّراسة التَّحليليَّة لهذا المبحث على إبراز دور العدم في المكوّنات التصوريّة لبعض النصوص النّحويّة.

ومن المسائل التي تظهر أثر العدم في تأويلات النّحويين توجيههم للشاهد النّحوي في قول زهير (ثعلب، 1964):

بدا لي أَنّي لستُ مدرك مَا مضى وَلَا سَابق شَيْئا إِذا كَانَ جائيا

فقد جاءت كلمة (سابق) مجرورة على توهم أنّ كلمة مدرك مجرورة بالباء. وقد عدّ سيبويه هذا من باب التوهم أو الغلط، وأشار في موطن آخر أنّه لغة رديئة (سيبويه، د.ت).

وقد كان العدم تُكأة للغويين في تفسير هذا الشاهد: فقد رأى ابن هشام في تعليقه على هذا الشَّاهد أنّ هذا من تنزيل اللفظ المُوجود منزلَة لفظ آخر لكَونه بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ تنزيلهم اللَّفْظ الْمَعْدُوم الصَّالح للوجود بِمَنْزِلَة الْمَوْجُود (ابن هشام، 1985).

وبيّن الشَّاطبيّ دور العدم في جر كلمة سابق، فقال: "ولا سابق"؛ حيث عطف على خبر ليس بغرض دخول الباء الزائدة فيه؛ فكأنه قدَّر المعدوم ثابتًا" (العيني، 2010: 748/2). وإلى هذا ذهب ناظر الجيش إذ فسّر جر (سابق) على توهم زيادة الباء في (مدرك)، وهو في الحقيقة عكسهما؛ لأنّ فيه تقدير المعدوم موجودًا وهما بالعكس (الدماميني، 1983).

وقد برزت مسائل كثيرة في اللغة كان العدم فيها مدخلاً للتَّعليل، فمن القواعد الثابتة أنّ (واو الحال) تدخل على الجملة الفعليَّة أو الاسميَّة التي تأتي في محل نصب حال وفق الضوابط والشروط المُحدّدة، ولكن يبرز دور العدم في منع ظهور الواو إذا كانت الجملة الحاليّة مُؤكّدة اسميَّة كانت أو فعليَّة نحو:" هو الحق لا ريبَ فيه" (ابن مالك، 1990: 375/2). وعليه حُمِل قول امرئ القيس (امرؤ القيس، 2004):

خالي ابنُ كَبْشَةَ قد علمتَ مكانَه وأبو يزيدَ ورهْطُه أعمامي

وخلت هذه من الواو لاتّحادها بصاحبها من وجهين: أحدهما كونها حالا، والحال وصاحبها شيءٌ واحدٌ في المعنى، والثّاني كونها مُؤكّدة، والمُؤكِّد هو المُؤكَّد في المعنى. وقد لزم من الاتّحاد من وجه في غير المُؤكّدة تغليب عدم الواو على وجودها، فليترتب على الاتّحاد من وجهين لزوم عدم الواو (ابن مالك، 1990).

وهذه المسألة أكّدها أبو حيان في التذييل والتكميل: "وهو زيدٌ لا شكَّ فيه، فلا يجوز هنا دخول الواو والاستغناء بها عن الضمير العائد من جمله الحال على ذي الحال ولا دخولها مع الضمير"(أبو حيان الأندلسي، د.ت: 168/9).

ويتجلَّى سبب التّصوّر اللغويّ الكامن وراء القول بعدميَّة الواو عند الشاطبي في أنّ وجود الواو في جملة الحال المُؤكّدة: "تنافي الدخول بين التَّوكيد

والمُؤكِّد، فكما لا يصحُّ أنْ تقول: قام زيدٌ نفسُه وعينُه، لا يُقال: هو الحق ولا شكَّ فيه، على أنْ تكون الجملة حالًا، ولا أخوك زيدٌ وقد عرفته كذلك" (الشاطبي، 2007: 511/3).

إنّ هذا المعيار التَّصوّري في تفسير عدميَّة الواو في جملة الحال المُؤكِّدة غدا أساسًا في الحكم على قبول أو رفض التَّركيب انطلاقًا من دور العدم في تحديد معنى التَّركيب.

وقد كانت مسألةُ العدم حاضرةً في باب اختصاص الحروف، فقد ذكر الزمخشريّ في أنموذجه أن (لن) تفيد معنى نفي التأبيد (الأردبيلي، 2016) ، وقد ردّ ذلك ابن مالك: "وحامله على ذلك اعتقاده أنَّ الله تعالى لا يُرى، وهو اعتقادٌ باطل، لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. واستدلّ على عدم اختصاصها بالتأبيد بمجيء استقبال المنفي بها مُغيّا إلى غاية ينتهي بانتهائها (ابن مالك، 1990) كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (سورة طه: آية 91)، وقد استدلّ أبو حيان على تقييد نفي عدميّة اختصاص (لن) بمعنى التأبيد بتقييدها بـ(حتى) الغائيّة، قال مُعلّقًا على الآية السابقة:" دلالةٌ على أنّ لن لا تقتضي التأبيد خلافًا للزّمخشريّ إذ لو كان من موضوعها التّأبيد لما جازت التّغيية بحتّى لأنّ التّغيية لا تكون إلّا حيث يكون الشّيء محتملًا فيزيل ذلك الاحتمال بالتّغيية (أبو حيان الأندلسي، د.ت)، وقد نفى فاضل السامرائيّ عنها معنى التأبيد (السامرائي، 2000).

إنّ الآراءَ السابقة تؤكّد لنا أنّ للسّياق دورًا كبيرًا في إفادة التَّخصيص وردّ الدلالات القائمة على تصوّرات لا تُحقّق المقبوليَّة الفكريَّة، وكذلك الاستعانة على تعيين معنى بعض الأدوات النحويَّة وتقريبه لدى المُخاطَب بالاعتماد الرئيس على السّياق اللغويّ الذي يُراعى فيه المقام اللغويّ للكلام من حيث التَّراكيب والدَّلالات وفق مجموعة من القيود التي تضمن تحقيق المعنى بشكل موازٍ.

ومن الأُسس التَّصوّريّة التي تمحورت في الفكر النَّحويّ العربي عدميَّة النَّفي، فحذْف فاء الجزاء تُوجِب جزم الفعل المضارع إلّا في حالة النفي،فإذا حُذِف الفاء جزمت في جمِيعها إلاّ في النّفي لأنّ النّفي عدمٌ، والعدمُ لا يُجازى بِهِ أو لا يصحّ التّعلِيق بِهِ ولا يكون سبباً لغيره والفاء تدلُّ على أنّ الأول سببٌ للثّاني" (العكبري، 1995: 64/2).

وقد تجلّت تطبيقات عدميّة النَّفي في تفسير قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (سورة البقرة: الآية 2) "ولا شكّ بوجه من الوجوه، ونفي الريب عنه، يستلزم ضده، إذ ضد الرّيب والشّك اليقين، فهذا الكتابُ مُشتمِلٌ على علم اليقين المُزيل للشكِّ والرّيب، وهذه قاعدة مفيدة، أنَّ النّفي المقصود به المدح، لا بدَّ أنْ يكون مُتضمنًا لضده، وهو الكمال، لأنّ النَّفي عدمٌ، والعدم المَحض، لا مدحَ فيه" (السعدي، 2000: 40).

ويُفهَم من هذه النّصوص مُجتمعة، ومن خلال هذا المبحث أنّ التصوّراتِ النَّحويَّة لمفهوم العدم أدّت دورًا مُهمًا في تأويل الأنماط اللغويَّة وتوجيهها، وقد ساعد الاعتماد على العدم في تحقيق الاتّساق بين ثنائية الوجود والعدم لحسم كثير من الخلافات النحويّة، ما يدفعنا للقول إنّ ثمة محورين أسهما في تشكيل البنية التصورية للعدم في الفكر اللغوي:

المحور الأول: المحور الذهني الحسي

يتشكّل هذا المحور في العقليّة النَّحويَّة التَّصوريَّة للعدم من خلال الرَّبط بين العناصر الحسيَّة والعناصر العقليَّة الذهنيَّة، ولتوضيح ذلك بشكلٍ تطبيقيٍ على المُمارسة التصوّريَّة لهذا المحور نقف عند نصّ في غاية الأهمية من كتاب الإنصاف حول رد قول ثعلب أنّ عاملَ النصب في الظرف فعلٌ محذوف، "وأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب: "أنَّه انتصب بفعلٍ محذوفٍ غير مقدَّر، إلى آخر ما قرَّر" ففاسد أيضًا؛ وذلك لأنّه يؤدّي إلى أن يكونَ منصوبًا بفعلٍ معدوم من كلّ وجه لفظًا وتقديرًا، والفعل لا يخلو، إمَّا أنْ يكون مُظهرًا موجودًا أو مُقدَّرًا في حكم الموجود، فأمّا إذا لم يكن مظهرًا موجودًا ولا مُقدرًا في حكم الموجود كان مَعدومًا من كلّ وجه، والمعدوم لا يكونُ عاملًا، وكما يستحيل في الحسّيَّات الفعل باستطاعةٍ معدومةٍ، والمشيُ برجلٍ معدوم، والقطع بسيفٍ معدوم، والإحراق بنار معدومة؛ فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية" (الأنباري، د.ت: 199/1).

فالعدمُ الحاصلُ في بنية الأصل الافتراضيّ في التَّصور النَّحويّ لرفض تقدير عمل الفعل في النَّصب هو عدمٌ له امتداداته الحسيّة المُثبتة في البيئة ومعطياتها الماثلة في عدمية القطع بسيف معدوم، أو الإحراق بنار معدومة، أو المشي برجل معدومة. وقد أشار تمام حسّان بشكلٍ عام إلى دور هذا الربط في تشكيل مفهوم العلة في العقلية العربية(حسان، 2000) دون ذكر التّفصيل في الطاقة العدميّة الكامنة في التّصورات النّحويّة.

المحور الثاني: المحور الذهني التجريدي الاستبدالي

ويتشكّل هذا المحور في العقليَّة النحويَّة التصوّريَّة للعدم من خلال الاعتماد على العناصر العقليَّة بصفة تجريديَّة خالصة قائمة على سلسلة من الفرضيات أو الاحتمالات العقلية التي لا تؤثر بشكل رئيس على وضع القانون النّحوي.

ويمكن الاستدلال على هذا المحور بخلاف النَّحويين في تقسيم الفعل من حيث البعد الزمانيّ وأي الأفعال أصل في ذلك:" واختلفوا أيّ أقسام الفعل

أصل لغيره؟ فقال الأكثرون: هو فعل الحال؛ لأنّ الأصل في الفعل أن يكون خبرًا، والأصل في الخبر أن يكون صدقاً، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه، فيتحقّق وجوده فيصدق الخبر عنه، ولأن فعل الحال مشار إليه، فله الحظّ من الوجود، والماضي والمستقبل معدومان، وقال قومٌ: الأصل هو المستقبل؛ لأنّه يخبر عنه عن المعدوم ثمّ يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده؛ وقال الآخرون: هو الماضي؛ لأنّه لا زيادة فيه ولأنّه كمل وجوده فاستحقَّ أن يسمَّى أصلاً" (العكبري، 1995: 25/1).

وقد سبق ذلك كلّه قول ابن جني الذي رأى: "أنّ المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي ألا ترى أنَّ أول أحوال الحوادث أنْ تكون معدومةً ثم تُوجد فيما بعد" (ابن جني، 2013).

فالتَّصوّرات النَّحوية القائمة على التَّصور الوجوديّ والعدمي وفق حلقة متتالية من البدائل الذهنيَّة تُعطي الأصالة لفعل المستقبل عند فريق، وتُعطي الأصالة لفعل الحال عند فريق آخر، وتُعطي الأصالة للفعل الماضي عند الفريق الثالث، ولكلّ فريق استدلالاته العدميَّة أو الوجوديَّة، وهي برأيي مسألة ذهنيَّة تجريديَّة لا راجحَ فيها.

العدم ومُكوِّنات الإفادة التواصليَّة

كان للعدم ومظاهره دورٌ مُهمّ في توجيه وتفسير العناصر اللغويَّة المُرتبطة بالتَّواصل اللغويّ والمُؤثّرات المُحيطة به، وقد نبّه العلماءُ منذ بواكير الدرس النحوي على دور المتكلّم ومقاصده والمُخاطَب وإفادته في وضع القواعد أو تفسيرها؛ لأنّ الهدف من الكلام تحقيق الإفادة بين طرفي الخطاب، وإيصال المعنى له دون لبس أو غموض، وقد ظلّت مسألة الحرص على المعنى وإيضاحه منطلقًا لهم لقبول الأنماط والتراكيب أو رفضها، وقد ظهرتْ جُملةٌ من العِلل المُرتبِطة بالتَّصورات العدميّة وعلاقتها بالمعنى في كثير من توجيهاتهم، فقد ظهر عندهم القصد وعدمه، وهما المعياران الضابطان لتحديد المعنى، قال الشاطبيّ مُعلّقًا على عبارة ابن مالك في البدل: "خذ نبلاً مدى" تُحمل على بدل الإضراب إنْ فرضتَ البدل قد صحب القصد، أو على بدل الغلط إنْ فَرضتَ عدم القصد، فالقسمان يفترقان بالقصد وعدمه" (الشاطبي، د.ت: 200/5).

وإذا كان بناءُ التركيبِ يُؤدي إلى اللبس، فهو مرفوضٌ عندهم، أمّا إذا عُدِمَ فيه اللبس فلا ضيرَ عندهم من قَبوله، وهذا ما يتجلّى في أحكامهم في باب التّعجب: "وأما كونه غير مبنيٍّ للمفعول فلأنه لا يجوز: ما أَضْرَبَ زيدًا! وأنت تتعجبُ من الضّرب الذي حَلَّ بزيد. وعلة المنع كونه يلتبس بفعل الفاعل، هكذا علَّله بعضهم، فيظهر من صاحب هذا التّعليل أنّه يُجيز التَّعجب من فِعل المفعول إذا عُدم اللبس" (أبو حيان الأندلسي، د.ت: 230/10).

ولم تكن قرائن المعنى بمنأى عن النحاة في تفسيرهم للأنماط اللغويَّة بالاعتماد على العلاقة بين العدم والمعنى الذي يُفيده الخطاب المُتداول، فقد اعتمد عليها المراديّ في تفسير إفادة حرف الجر (إلى) معنى انتهاء الغاية في الزمان والمكان:"... وفي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها أقوال: أوّله دخوله في الحكم وثانيه، عدم دخوله في الحكم، وثالثها: إن كان من جنس الأول دخل، وإلا فلا. وهذا الخلاف عند عدم القرينة مع القرينة ألّا يدخل" (المرادي، 1992: 385؛ المكودي، 2005: 140/1).

وقد ظهرت عدميّة المعنى مُسوّغًا لدى النُّحاة لتوضيح معنى القطع الإعرابيّ، ففي تركيب النَّعت المقطوع تتبادل الألفاظ مواقعها في الجمل لتؤدي المعاني المحدّدة لها، ولتثبت أنّ: "المقطوع في الحكم كالمُتْبَع، وإنما تقديرُ المحذوف أمرٌ صناعي، وهو في المعنى معدوم" (الشاطبي، د.ت: 684/4).

وتتضافر العلاقة بين التَّصورات العدميّة والطاقات التَّواصليَّة داخل الجُمَل والتّراكيب في ظهور عدم علم المخاطب مؤشرًا إلى تحديد أغراض التعريف بالاسم الموصول: "للتعريف بالاسم الموصول أغراض أهمها: عدم علم المخاطَب بالأحوال المختصّة به سوى الصلة، كقولك (الذي كان معنا أمس رجل عالم) فالمخاطَب لا يعرف من أحوال هذا الشخص إلا أنه كان معه أمس" (السامرائي، 2000: 119/1).

فالنَّحو العربيّ علمٌ قائمٌ على الإفادة، ويكفي على الاستدلال على صحة هذا الرأي شهادة ابن خلدون في تقديمه للنحو على علوم اللغة الأخرى باعتبار أهميته التواصليَّة؛ لأنّ به: "تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة" (ابن خلدون، 1988: 753/1).

فالهدفُ الأسمى من التَّداول الخطابيّ الوصول إلى مبدأ الإفادة: "عن طريق إحراز اللفظ عند التركيب التخاطبيّ للإفادة عن التّحريف والزّيغ عن مُعتاد العرب في نطقها - وما وقع عليه كلامها- حتى لا يُرفعَ ما وضعه في لسانهم أنْ ينصب أو يُخفض، ولا يُنصبَ ما وضعه في لسانهم على أنْ يُرفع أو يُخفض، ولا أنْ يُؤتى بما حقّه أن يكون عندها على شكلٍ وهيئةٍ على شكلٍ آخر وهيئة أخرى، بل يجري في ذلك على مَهْيَع نُطقهم، ومعروف تواضعهم" (الشاطبي، د.ت: 19/1).

وقد شغلت الإفادة حيّزًا مُهمًا في الدرس التَّداولي المُعاصر، فقد عُرِفت عندهم على أنّها حصول الفائدة لدى المُخاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مُراد المتكلِّم وقصده، وهو الثمرة التي يجنيها المخاطب من الخطاب (صحراوي، 2005).

ونتيجة لأهمية الإفادة ودورها في تحقيق متطلبات التَّداول الخطابي الناجح اعتمد النُّحاة على التَّصورات العدميّة في رد التَّراكيب غير المُفيدة.

وبناءً على ما استقرّ في التَّصور النَّحوي من أنّ عدميّة الفائدة مسوّغ قوي لرد التراكيب النحويّة التي لا تحقق متطلبات الإفادة، فقد قرّر النحاة

امتناع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنّه لا فائدة فيه، وما لا فائدةَ فيه فلا معنى للتكلّم به" (ابن السراج، د.ت: 284/1).

وانطلاقًا من عدم الفائدة أيضًا رفضوا الإخبار بظرف الزمان عن الذوات:" واسم الزمان يُخبر به عن المعنى "الرحيل غدا" ولا يخبر به عن الجثة، لعدم الإفادة، ما لم تقدر إضافة معنى إليها. فيجوز، لأنّ الإخبار حينئذ، إنما هو في "الحقيقة عن المعنى المُقدّر كقولهم: "الهلال الليلة" أي: طلوع الهلال" (المرادي، 2008: 180/1.

فالمحرِّك الرئيس لعملية الإفادة وعدميَّتها يتعلّق بطرفي الإسناد، فالمبتدأ المسند إليه والخبر هو المسند وهذا التلازم ما بين هذين الركنين يكون أساسًا في إتمام معنى الكلام إذ به تتم الفائدة للمخاطب، ومن خلاله يستطيع المتكلم التعبير عن أفكاره، وعلى أساس هذا الإسناد كان هناك جملة فعلية وجملة اسمية (الخفاجي، 2008).

وتماشيًا مع هذا التصوّر انبثق في الفكر النحوي عدمية الإفادة في الابتداء بالنفي، فالنفي لا يبتدأ به لعدميّة إفادته من جهة الصّلاحية لتأسيس خطاب ذي معنى، ولذلك قالوا: "ولزم أنه لا يقال: لا رجلَ، ابتداءٌ من غير جوانب ولا تقديره، وأنّ العرب لا تقول مثل ذلك لعدم الفائدة، كما لا تقول: رجل قائم، لعدم الفائدة" (الشاطبي، د.ت: 450/2)، فإفادة التّركيب تعتمد في الغالب على التّماسك النحويّ بين عناصره اللغويَّة (هاني، 2016).

ونجد أنّ الدلالة التركيبيَّة ترتبط بمفهوم عدميَّة الفائدة ودورها في تعليق الفائدة حتى يظهرَ وجه الكلام فإنْ ظهر جاز التَّركيب: "لا يجوز أن تستثني النَّكرة من النّكرات في الموجب، لا تقول :جاءني قوم إلا رجلًا؛ لأنّ هذا لا فائدة في استثنائه، فإن نَعَتَّه أو خَصَصْتَه جاز، وهذا امتناعه من جهة الفائدة، فمتى وقعت الفائدة جاز" (ابن السراج، د.ت: 284/1).

ونقف في تتبّع الكتب النحوية عند كمٍّ كبير من البنى التركيبية التي يتسبّب فيها عدم الإفادة في استنباط رد التّراكيب النحويّة، فقد ذهب الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنّه: "لَا يجوز نصب المُبْهم لعدم الْفَائِدَة بل لَا بُدَّ من وصف يخصّصه وَمَا فِي حكمه نَحْو: قعدت مَكَانا صَالحا، وَكَذَلِكَ فِي الْجِهَة وَلَا يُقَال: قعدت قداما وَلَا خلفا، إِلَّا على الْحَال كَأَنَّك قلت مُتَقَدما ومتأخرا، فَإِنْ خصّصت بِالْإِضَافَة جَازَ نَحْو: قعدت قدامك وخلفك" (السيوطي، د.ت: 151/2).

فهذا الرأيّ يُثبت أنّ مقبوليّة التَّركيب عند النُّحاة العرب تعتمد على فهم المخاطب أو المتلقي للتَّراكيب استنادًا إلى الصِّحة النَّحوية والدلاليَّة، وصدق القضية في الواقع الخارجي (الحسن، 2014).

ولا يمكن تصوّر العدم ودوره في الإفادة مضيقًا إلا حين يُقيّد بفرضيات وتصوّرات مُتماسِكة، ولذلك قيّدوا الظرف الصالح للنيابة: "بكونه مُختصًا تنبيهًا على أنّ غير المُختصّ لا يصلح للنيابة كوقت وزمن ومدة، فلا يُقال في سِرْتُ وقتًا: سِيرَ وقتٌ لعدم الفائدة، بخلاف سِرْتُ وقتًا معينًا وزمنًا طويلًا ومدةً من النّهار، فإنّ الظَّرف فيه مختصٌّ والإسناد إليه مُفيد" (ابن مالك، 1990: 127/2).

فهذه الحقيقة التي أشار إليها ابنُ مالك لا تخرج عمّا أكّده النحويون الذين اهتموا برد التَّراكيب المعدومة الفائدة، فالمقياس المعرفيّ لقبول التركيب في سياق ما يتشكّل وفق روابط تؤدي دورها في إيصال الفكرة للمتّلقي بمراعاة دور الألفاظ في الدلالة على المعاني وفق السياق الذي يصدر منه الخطاب، ولذلك فإنّ تصوراتِ النَّحويين لعدميَّة الإفادة تُظهر أنّ ثمة معيارين مُحدّدين اعتمدوا عليهما في دراساتِهم النَّحويَّة المُتعمقّة، وهما:

المعيار الأول: يدور في فلك المعنى، فالنّظر النحويّ للعدميّة يكشفُ أنّ عدميّة الإفادة تظهر نتيجة لتصوّر المعاني في الأذهان، فالمعاني تتقدم على الألفاظ في هذا المجال، وقد أدّى هذا المعيار إلى القول بعدميّة الإفادة ورد بعض التراكيب -وإنْ كانت صحيحة- من جهة المقاييس الشكليَّة لتركيب الجُملة، ويدلُّ على ذلك ما حكاه السيرافيّ في شرح الكتاب عن الفرّاء أنّه يجيز جملة:" كين أخوك في كان زيد أخاك، وزعم أنّه ليس من كلام العرب ورُدَّ عليه بأن قيل هو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزام وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر (السيرافي، 2008)، فتركيب كين أخوك تركيب يحقق المقبولية من الناحية الشكلية، إلا أنّه مردود لعدميّة إفادته.

واتكاء على عدميّة الفائدة ردّوا قولهم " سِيرَ سَيْ "لعدم الفائدة، فامتناع سِير على إضمار السّير أحق؛ لأنّ الفائدة فيها مُعلَّقة فالجملة صحيحة وفق المقاييس الشكليَّة، لكنها مردودة لعدميّة الإفادة فيها. وكذلك لم يجيزوا الوقوف على "هل "من قولك: هل قام زيد؟؛ لضعف الحرف وعدم الفائدة أنْ توجد فيه إلا مربوطا بما بعده" (ابن مالك، 1990: 127/2).

فعدميّة الفائدة هنا تتمظهر في نقض فائدة الكلام؛ لأنّ حرف المعنى وما في حكمه يُعيد إنتاج المعنى الجديد.

وفي باب البدل رفضوا جملة: "من يستعن بنا يصل إلينا يُعَنِ، فلم يكن في البدل فائدة ولا بيان، فكان ضائعًا فإنْ تخلّف الشّرط لم يسُغ لعدم الفائدة" (الشاطبي، د.ت: 228/5).

المعيار الثاني: الحذف

تعامل النحاة العرب مع مسائل الحذف ودور العدمية التواصلية فيها بحرص شديد على وحدة النص اللغوي وتماسكه ودراسته وفق متطلبات السياق، وانطلاقا من هذا أشاروا إلى رفض حذف الكاف في (كم): "إنّ الكاف في كم ليس دخولها كخروجها، بل لو قدّرنا حذفها من الكلام لاختلّ معناها ولم تحصل الفائدة بها، ألا ترى أنّ قولك: "ما مالُكَ" لا يُفيد ما يُفيد قولك: "كم مالُكَ" فدلّ على الفرق بينهما" (الأنباري، د.ت: 246).

ومن التَّراكيب المُتعلِّقة بالحذف التي رُدّت لعدميَّة إفادتها: "جاء الذي قبلُ، أو مررت برجل قبلُ: "إنما امتنع ذلك لعدمِ الفائدة، وعدمُ الفائدة لعدمِ العلمِ بالمُضاف إليه المحذوف، فينبغي إذا كان المضاف إليه معلومًا مدْلولاً عليه أن يقع ذلك الظرفُ" (الأنباري، د.ت: 246/1).

إنَّ هذين المعيارين اللذين شكلّا منطلقاتٍ معرفية لضبط تصوّرات عدمية الإفادة التّواصلية وتجلياتها يؤكّدان أنّ النَّظرية النَّحوية ليست نظرية مغلقة تُعنى بالافتراضات الذّهنيَّة والتّمارين المُرتبطة بالعامل والمعمول والحركات والسَّكنات فقط، بل إنّ الناظر في مظاهرها ومُكوناتها يدرك أنّها نظرية وظيّفية حيّة عُنيت بطرفي الخطاب وتحقيق متطلبات التواصل النّاجح بينهما، فالفكر النّحويّ العربيّ يعنى بالمُتكلم ومقاصده، وبالمُخاطَب وإفادته وفق مبادئ اعتمد عليها النّحاة في وضعهم للقواعد من جهة، وفي تعليلاتهم وتفسيراتهم للشّواهد والأنماط اللغويَّة من جهة أخرى.

الخاتمة

- يُعدُّ ابن جني من أوائل النحاة الذين توسّعوا في استعمال مصطلح العدم، فقد استعمله بعدة طرق فتارة نجده يستعمله في التّعليل، وأخرى يستعمله في سياقه الاستدلاليّ على نحو استعماله لمصطلح عدم النظير في باب خاصٍّ أفرده له في كتابه الخصائص، وامتدّ استعماله عنده حتى أدخله في تفسيراته في باب الأصل والفرع.
- تتجلّى العدميَّة وتتشكّل في تعريف الإعراب في دائرتين: الدائرة الأولى: تتعلَّق بالعامل الذي يَجلب هذا الأثر، والدائرة الثانية تكمن في نوع هذا الأثر، سواء أكان حركة ظاهرة أم مُقدّرة، أم حرفًا أم حذفًا أم سكونًا.
- شكّل الاهتمام بالفراغ الذهنيّ في عقل متلقي اللغة ركيزة أساسية في مناقشة الاعتداد بالعدميَّة في باب العامل؛ لذلك حاول بعض النُّحاة الفصل بين العدميَّة والتَّجريد.
- تجلّت آثار العدميَّة في الحركات الإعرابيَّة باعتبار وجود الحركة، وعدميّة السّكون، والحقيقة الماثلة في هذا الموضع هي أنّنا نطلق على علامة الجزم إطلاقاً مجازيًا، فلا علامة له، بل هو علامة عدميّة.
- تظهر التّصوّرات النَّحويَّة القائمة على التّصوُّر الوجوديّ والعدميّ وفق حلقة متتالية من البدائل الذّهنيَّة تُعطي الأصالة لفعل المستقبل عند فريق، وتُعطي الأصالة لفعل الحال عند فريق آخر، وتُعطي الأصالة للفعل الماضي عند الفريق الثالث، ولكلّ فريق استدلالاته العدميّة أو الوجوديّة، وهي مسألة ذهنيَّة تجريديَّة لا راجحَ فيها.
- كان للعدم ومظاهره دورٌ مُهمٌّ في توجيه وتفسير العناصر اللغويَّة المُرتبطة بالتَّواصل اللغويّ والمُؤثّرات المُحيطة به، فإذا كان بناء التَّركيب يؤدي إلى اللبس، فهو مرفوضٌ عندهم، أمّا إذا عُدِمَ فيه اللبس فلا ضيرَ عندهم من قَبوله، ولم تكن قرائن المعنى بمنأى عن النُّحاة في تفسيرهم للأنماط اللغويَّة بالاعتماد على العلاقة بين العدم والمعنى الذي يُفيده الخطاب المتداول.
- ظهرت عدميَّة المعنى مُسوّغًا لدى النُّحاة لتوضيح معنى القطع الإعرابيّ، وتتضافر العلاقة بين التّصورات العدميّة والاهتمام بالمكوّنات التواصليَّة داخل الجُمل والتّراكيب في ظهور عدم علم المُخاطَب مؤشرًا إلى تحديد أغراض التّعريف بالاسم الموصول.
- يتشكّل المقياس المعرفيّ لقبول التركيب في سياقٍ ما وفق روابط تؤدي دورها في إيصال الفكرة للمتّلقي بمراعاة دور الألفاظ في الدلالة على المعاني وفق السِّياق الذي يَصدر منه الخِطاب، ولذلك فإنّ تصوراتِ النّحويين لعدميَّة الإفادة تُظهر أنّ ثمة معيارين مُحدّدين اعتمدوا عليهما في دراساتِهم النَّحوية المُتعمِّقة: المعيار الأول: يدور في فلك المعنى، فالنظر النحوي للعدميّة يكشف أنّ عدمية الإفادة تظهر نتيجة لتصور المعاني في الأذهان، والمعيار الثاني: الحذف فقد تعامل النُّحاة العرب مع مسائل الحذف ودور العدميَّة التواصليَّة فيها بحرص شديد على وحدة النّص اللغويّ وتماسكه ودراسته وفق متطلبات السّياق.
- تؤكّد مسألة ضبط تصوّرات عدميّة الإفادة التواصليّة وتجلياتها أنّ النظرية النحويّة ليست نظرية مغلقة تُعنى بالافتراضات الذهنيّة والتّمارين المُرتبطة بالعامل والمعمول والحركات والسّكنات فقط، بل إنّ النّاظر في مظاهرها ومُكوناتها يدركُ أنّها نظريّة وظيّفية حيّة عُنيت بطرفي الخطاب وتحقيق متطلبات التَّواصل النَّاجح بينهما، فالفكرُ النَّحويّ العربيّ يُعنى بالمتكلم ومقاصده، وبالمخاطب وإفادته وفق مبادئ اعتمد عليها النُّحاة في وضعهم للقواعد من جهة، وفي تعليلاتهم وتفسيراتهم للشواهد والأنماط اللغويَّة من جهة أخرى.

المصادروالمراجع

الأزهري، خ. (ت 905هـ)، (2000). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأُشْمُوني، ن. (ت 900هـ)، (1955). *شرح الأشمونى لألفية ابن مالك*، ط1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتاب العربي.

الأنباري، ك. (ت 577هـ)، (د.ت). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
الأنباري، ك. (ت 577هـ)، (د.ت). *أسرار العربية*، تحقيق: محمد بهجت بيطار، (د.ط)، دمشق: مطبوعات المجمع العربي.
أنيس، إ. (1966). *من أسرار اللغة*، ط3، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.
بابو، غ. (2013). دلالة العدول عن المطابقة في صيغ الأفعال، دراسة نظرية تطبيقية، *مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصلية محكمة*، السنة 3، العدد (12)، ص ص17-40.
ثعلب، أ. (ت 291 هـ)، (1964). *شرح ديوان زهير*، صنعه ثعلب، القاهرة: طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
الخفاجي، ب. (2008). *مراعاة المخاطب في النحو العربي*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن جني، ع. (ت 392هـ)، *الخصائص*، ط4، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
ابن الحاجب، ع. (ت 646هـ)، (1989). *أمالي ابن الحاجب*، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، عمان: دار عمار، بيروت: دار الجيل.
الحازمي، أ. (2010). *فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية*، ط1، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.
حسان، ت. (2000). *الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب*، القاهرة: عالم الكتب، القاهرة.
الحسن، أ. (2014). الضوابط التداولية في مقبولية الفكر النحوي، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد (11)، العدد (2)، ديسمبر.
أبو حيّان الأندلسي، أ. (ت 745 هـ). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، ط1، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، وإشبيليا: دار كنوز.
أبو حيّان الأندلسي، أ. (ت 745 هـ)، (1420هـ). *البحر المحيط*، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر.
أبو حيّان الأندلسي، أ. (ت 745 هـ)، (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، ط1، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، القاهرة.
ابن خلدون، ع. (ت808هـ)، (1988). *ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تاريخ ابن خلدون*، ط2، تحقيق: خليل شحادة، بيروت: دار الفكر، بيروت.
الدَّمَامِيني، م. (ت 827 هـ)، (1983). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*، ط1، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد.
الرفاعي، م. (ت 144هـ). *أصول النحو العربي النظرية والمنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي*، ط1، جامعة الملك عبدالعزيز: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز.
روزنتال ويودين، (محرران)، (د.ت). *الموسوعة الفلسفية*، "تأليف لجنة من العلماء"، ترجمها سمير كرم، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع.
زاهد، ز، (د.ت). الإعراب وحركاته في العربية، بحث منشور، *مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق*، المجلد (79)، الجزء (4)، ص707.
الزَّجَّاجي، ع. (ت 377هـ)، (2012). *الإيضاح في علل النحو*، ط1، تحقيق محمد السيد عثمان، بيروت: دار الكتب العلمية.
السامرائي، ف. (2000). *معاني النحو*، ط1، عمَّان: دار الفكر للطباعة والنشر.
ابن السراج، م. (ت 316هـ)، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
السعدي، ع. (ت 1376هـ)، (2000). *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*، ط1، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة.
السمين الحلبي، ع. (ت756هـ)، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم.السهيلي، ق. (ت 581هـ)، (1992). *نتائج الفكر في النحو*، ط1، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.
السيرافي، ح. (ت 368 هـ)، (2008). شرح كتاب سيبويه، ط1، تحقيق،: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية.
السيوطي، ج. (ت 911هـ). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية.
الشاطبي، إ. (ت 790 هـ)، (2007). *شرح ألفية ابن مالك للشاطبي المقاصد الشافية*، ط1، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
صحراوي، م. (2005). *التداوليَّة عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)*، ط1، بيروت: دار الطليعة.
عبابنة، ي. وأبو نواس، ع. (2019). *التخلص من النهايات الإعرابية والبنائية في اللغة العربية- دراسة وصفية تاريخية*، إربد: دار الكتاب الثقافي.
العكبري، ع. (ت 616هـ)، (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب*، ط1، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دمشق: دار الفكر.
العيني، ب. (ت 855 هـ)، (2010). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*، ط1، تحقيق:علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.
ابن فارس، أ. (ت395هـ)، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر.
الفراهيدي، خ. (ت 170هـ)، *العين*، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
الكفوي، أ. (ت 1094هـ)، (1992). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
ابن مالك، ج. (ت 672هـ)، (1990). *شرح التسهيل*، ط1، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر.
المتوكّل، أ. (1996). *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي*، الرباط: دار الأمان.
الأزدبيلي، م. (2016). *شرح الأنموذج في النحو للزمخشري*، ط1،تحقيق: قاسم بن نعيم الطائي، بيروت: دار الكتب العلمية.
المرادي، ب. (ت 749هـ)، (1992). *الجنى الداني في حروف المعاني*، ط1، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية.

المرادي، ب. (ت 749هـ)، (2008). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، ط1، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.
مصطفى، إ. (2012).*إحياء النحو*، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
ابن مضاء، أ. (ت 592هـ)، (1979). *الرد على النحاة*، ط1، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام.
المكودي، ع. (ت 807 هـ)، (2005). *شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرية.
الملخ، ح. ونعجة، س. (2003). الثقل الإعرابي بين الحقيقة الصوتية والتحليل النحوي، *مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية*، العدد (26).
الملخ، ح. (2000). *نظرية التعليل بين القدماء والمحدثين*، ط1، عمان: دار الشروق.
ابن منظور، ج. (ت711هـ)، (1414هـ).*لسان العرب*، ط3، بيروت: دار صادر.
هاني، ع. (2016). الإفادة في الجملة العربية، بحث منشور في *مجلة محور اللغة العربية*، العدد (19)، القسم الثالث.
العكبري، ع. (ت 616هـ)، (1986). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*، ط1، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي.
ابن هشام، ع. (ت761هـ)، (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ط6، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق: دار الفكر.
ابن هشام، ع. (ت761هـ)، (2001). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، ط1، تحقيق: محمد أبوالفضل عاشور، بيروت: دار إحياء التراث.
ابن الوراق، م. (ت 381هـ)، (1999).*كتاب علل النحو*، ط1، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد، الرياض.
ابن يعيش، م. (ت 643هـ)، (2001). *شرح المفصل*، ط1، قدّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.
اليمنيّ، ح. (1984).*كشف المشكل في النحو*، ط1، تحقيق: هادي عطية نهر، بغداد: مطبعة الإرشاد.

المو اقع الإلكترونية:
الحازمي، أ. (د.ت). *شرح الدرة اليتيمة*، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي .http://alhazme.net

References

Ababneh, Y. and Abu Nawas, O. (2019). *Getting rid of syntactic and structural endings in the Arabic Language - a Descriptive Historical Study*, Irbid: Dar Al-Kitab Al-Thaqafia.

Abu Hayyan Al-Andalusi, A. (d. 745 AH), (1420 AH). *albahr almuhit*, Investigation: Sidqi Muhammad Jamil, Beirut: Dar Al-Fikr

Abu Hayyan Al-Andalusi, A. (d. 745 AH), (1998). *Airtishaf aldarb min lisan alearabi*, (1st), investigation, explanation and study: Rajab Othman Muhammad, review: Ramadan Abdel-Tawab, Cairo: Al-Khanji Library, Cairo.

Abu Hayyan Al-Andalusi, A. (d. 745 AH). *Altadhyil waltakmil fi sharh kitab altashil*, (1st), achieved by: Hassan Hindawi, Damascus: Dar Al-Qalam, and Seville: Dar Kunouz.

Al-Aini, B. (d. 855 AH), (2010). *Almaqasid alnahwiat fi sharh shawahid shuruh al'alfiati*, (1st), investigation: Ali Muhammad Fakher, Ahmed Muhammad Tawfiq Al-Sudani, Abdel Aziz Muhammad Fakher, Cairo: Dar Al-Salam for Printing and Publishing.

Al-Akbari, A'. (d. 616 AH), (1986). *Altabyin ean madhahib alnahawiiyn albasariiyn walkufiiyn*, (1st), investigated by: Abd al-Rahman al-Uthaymeen, Dar al-Gharb al-Islami

Al-A'kbari, A'. (d. 616 AH), (1995). *Allibab fi eilal albina' wal'iierab*, (1st), investigated by: Dr. Abd al-Ilah al-Nabhan, Damascus: Dar al-Fikr.

Al-Anbari, K. (d. 577 AH), (n.d). *al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiayn albasariiyn walkufiiyn*, *investigation*, Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Beirut: Dar al-Fikr.

Al-Anbari, K. (d. 577 AH), (n.d). *Asrar Al-Arabiya*, investigation: Muhammad Bahjat Bitar, (n. ed), Damascus: Arab Society Publications.

Al-Ardabili, M. (2016). *Sharh al'unmudhaj fi alnahw lilzumakhshari*, (1st), Investigated by: Qassem bin Naim Al-Tai, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Ashmouni, N. (d. 900 AH), (1955). *Sharh al'ashmunaa li'alfiat ibn Malk*,(1st), investigation: Muhammad Muhyi Al-Din Abdel Hamid, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Al-Azhari, K. (d. 905 AH), (2000*). Sharh altasrih ealaa altawdih 'aw altasrih*, (1st), Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Damamini, M. (d. 827 AH), (1983). *Taeliq alfarayid ealaa tashil alfawayidi*, (1st), Investigation: Dr. Muhammad bin Abdul

Rahman bin Muhammad.

Al-Farahidi, Kh. (d. 170 AH), *Al-Ain*, investigation: Mahdi Al-Makhzoumi, and Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal House and Library.

Al-Hassan, A. (2014). Aldawabit altadawuliat fi maqbuliat alfikr alnahw, *University of Sharjah Journal for Humanities and Social Sciences*, 11 (2).

Al-Hazmi, A. (2010). *Fath Rabb al-Bariah fi Sharh Nizam al-Ajurumieh*, (1st), Makkah al-Mukarramah: Al-Asadi Library

Al-Kafwi, A. (d. 1094 AH), (1992). *Alkuliyaat muejam fi almustalahat walfuruq allughawiati*, achieved by: Adnan Darwish and Muhammad Al-Masry, (2nd), Cairo: Dar Al-Kitab Al-Islami

Al-Khafaji, B. (2008). *Muraeat almukhatab fi alnahw alearabi*, (1st), Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya

Al-Malkh, H. (2000). *Theory of Reasoning between the Ancients and the Moderns*, (1st), Amman: Dar Al-Shorouk.

Al-Malkh, H. and Na'ajah, S. (2003). althiqal al'iierabiu bayn alhaqiqat alsawtiat waltahlil alnahw, *Journal of the College of Humanities and Social Sciences*, Issue (26).

Al-Mutawakkil, A. (1996). *Issues of the Arabic language in functional linguistics, the structure of components or syntactic morphological representation*, Rabat: Dar Al-Aman

Al-Rifai, M. (d. 144 AH*). 'Usul alnahw alearabii alnazariat walmanhaj binaa' mueasir lieilm aliastidlal allughwy*, (1st), King Abdulaziz University: Scientific Publishing Center, King Abdulaziz University.

Al-Sa'adi, A'. (d. 1376 AH), (2000). *Tayseer Al-Karim fi tafsir kalam Al-Mannan*, (1st), achieved by: Abdul Rahman bin Mualla Al-Luhaiq, Al-Risala Foundation

Al-Samarrai, F. (2000). *Maeani alnuhu*, (1st), Amman: Dar Al-Fikr for Printing and Publishing

Al-Sameen Al-Halabi, A'. (d. 756 AH), *Al-Durr Al-Masoon fi Al-Kitab Al-Kitun*, investigation: Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Seraphi, H. (d. 368 AH), (2008). *Explanation of Sibawayh's Book*, (1st), investigation: Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Suhaili, Q. (d. 581 AH), (1992). *Natayij alfikr fi alnahu*, (1st), achieved by: Adel Ahmed Abdel Mawgoed, and Ali Moawad, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmia

Al-Suyuti, J. (d. 911 AH). *hamae' alhawamie' fi sharh jame' aljawamiei'*, achieved by: Abdel Hamid Hindawi, Egypt: Al Tawfiqia Library.

Al-Yamani, H. (1984). *Kashf almushkil fi alnahu*, (1st), Investigated by: Hadi Attia Nahr, Baghdad: Al-Irshad Press.

Al-Zajji, A'. (d. 377 AH), (2012). *Al'idah fi eilal alnahu*, (1st), investigated by Muhammad Al-Sayyid Othman, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Anis, E. (1966). *Min Asrar al-Lughah*, (3rd), Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Babu, G. (2013). dalalat aleudul ean almutabaqat fi siagh al'afeal, *Journal of Studies in Arabic Language and Literature, Court Quarterly*, Year 3, Issue (12), 17-40

El Mouradi, B. (d. 749 AH), (1992). *Aljinaa aldaani fi huruf almaeani*, (1st), achieved by: Fakhr Al-Din Qabawah, and Muhammad Nadim Fadel, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

El Mouradi, B. (d. 749 AH), (2008). *Tawdih almaqasid walimasalik bisharh of Alfiya Ibn Malik*, (1st), explanation and investigation: Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar Al-Fikr Al-Arabi.

El-Shatby, E. (d. 790 AH), (2007). sharh 'alfiat aibn malik lilshaatibii almaqasid alshaafiata, 1st, Investigation: Ayyad bin Eid Al-Thubaiti, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University

Hani, A'. (2016). The benefit in the Arabic sentence, research published in the *Arabic Language Mihwar magazine*, issue (19), the third section

Hassan, T. (2000). *Origins: An epistemological study of linguistic thought among the Arabs*, Cairo: Alam Al-Kutub, Cairo.

Ibn al-Hajib, A'. (d. 646 AH), (1989). *Amali Ibn Al-Hajeb*, study and investigation: Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Amman: Dar Ammar, Beirut: Dar Al-Jeel.

Ibn Al-Sarraj, M. (d. 316 AH), *al'usul fi alnuhu*, Investigation: Abdul-Hussein Al-Fatli, Beirut: Al-Resala Foundation.

Ibn Al-Warraq, M. (d. 381 AH), (1999). *The Book of Grammar's Diseases*, 1st, investigation: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Riyadh: Al-Rushd Library, Riyadh.

Ibn Faris, a. (d. 395 AH), *muejam maqayis allughati*, investigated by: Abdel Salam Haroun, Dar Al Fikr for Printing and Publishing.

Ibn Hisham, A'. (d. 761 AH), (1985). *Mughni Al-Labib on the Books of Al-A'arib*, 6th, investigated by: Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Damascus: Dar Al-Fikr.

Ibn Hisham, A'. (d. 761 AH), (2001). *Explanation of the roots of gold in the knowledge of the words of the Arabs*, (1st), achieved by: Muhammad Abu Al-Fadl Ashour, Beirut: House of Ihyah al-Turath.

Ibn Jinni, A'. (d. 392 AH), *Al-khasayis*, (4th), Cairo: The Egyptian General Book Organization.

Ibn Khaldun, A'. (d. 808 AH), (1988). *Diwan almubtada walkhabar fi tarikh alearab walbarbar waman easarahum min dhawi alshaan al'akbari, tarikh aibn khaldun*, (2nd), Investigation: Khalil Shehadeh, Beirut: Dar Al-Fikr, Beirut

Ibn Mada'a, A. (d. 592 AH), (1979). *Response to the Grammarians*, 1st, Investigation: Muhammad Ibrahim Al-Banna, Dar Al-I'tisam.

Ibn Malik, J. (d. 672 AH), (1990). *sharh altashil*, (1st), investigation: Abdul Rahman Al-Sayed, Muhammad Badawi Al-Mukhton, Hajar House for Printing and Publish

Ibn Manzur, J. (d. 711 AH), (1414 AH). Lisan Al Arab, (3rd), Beirut: Dar Sader.

Ibn Yaish, M. (d. 643 AH), (2001). *Sharh al-Mofassal*, (1st), presented to him by: Dr. Emil Badi' Yaqoub, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Mustafa, E. (2012). *'iihya' alnuhu*, Cairo: Hendawi Foundation for Education and Culture.

Rosenthal and Yodin, (Editors), (n.d). *The Philosophical Encyclopedia*, "Composition of a Committee of Scholars", translated by Samir Karam, Beirut: Dar Al-Tali'a for printing, publishing and distribution.

Sahrawi, M. (2005). *Pragmatics among Arab scholars (a pragmatic study of the phenomenon of verbal verbs in the Arab linguistic heritage)*, (1st), Beirut: Dar Al-Tali`ah.

Thaelab, A. (d. 291 AH), (1964). *sharh diwan zuhayr*, saneah by Tha'lab, Cairo: Edition of the Ministry of Culture and National Guidance.

Zahid, Z. (n.d.). Al'iierab waharakatuh fi alearabiat, published research, *Journal of the Arabic Language Academy in Damascus*, Vol. (79), Part (4), 707.

Websites:

Al-Hazmi, A. (n.d). *sharh aldurat alyatimati*, book source: audio lessons transcribed by Sheikh Al-Hazmi http://alhazme.net.